عرض عام

تقرير عن التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

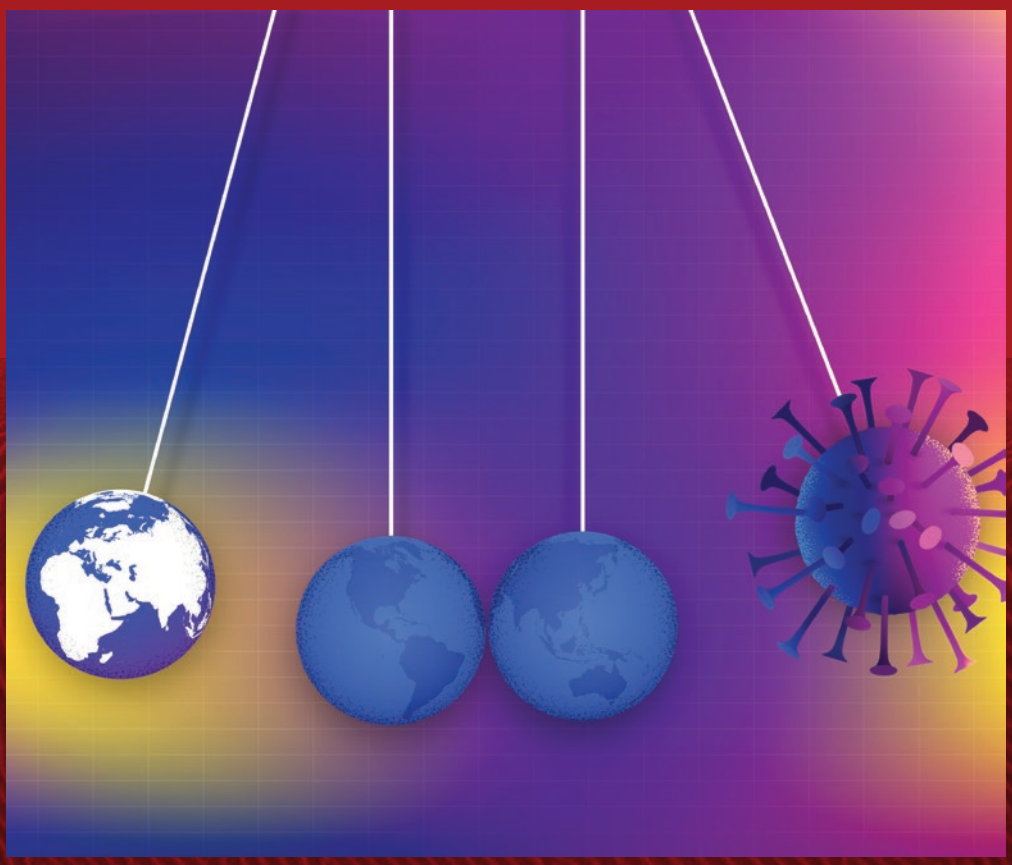

يوهانيس هوغيفين وغلاديز لوبيز أسيفيدو، محرران

مجموعة البنك الدولي

تقرير عن التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عرض عام

يوهانيس هوغيفين وغلاديز لوبيز أسيفيدو، محرران

مجموعة البنك الدولي

يحتوي هذا الكتيب على العرض العام من التقرير المعنون «آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» (DOI: 10.1596/978-1-4648-1776-2). وتُتاح نسخة من الكتاب النهائي، حالما يتم نشره، بنسق FDP على هذا الموقع: https://openknowledge.worldbank.org/ and http://documents.worldbank.org/، ويمكن طلب نسخ مطبوعة من هذا الموقع: www.amazon.com. يرجى استخدام النسخة النهائية من الكتاب في الاستشهاد وإعادة الإنتاج والتعديل.

2021 ©، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 202-473-1000، موقع الإنترنت: www.worldbank.org

نشر البنك الدولي هذا التقرير أصلا بالإنجليزية بعنوان *"Distributional Impacts of COVID-19 in the Middle East and North Africa Region"* في عام 2021. وفي حالة وجود أي تباين، يعتد بالنسخة الأصلية للنص الإنجليزي.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمَّل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمَّل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو العمليات أو الاستنتاجات المبيَّنة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أية خريطة بالمطبوعة أي حُكمٍ من جانب البنك على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكّل، أو يُفسَّر على أنه يمثل أو يُعتبَر، قيداً على الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها البنك أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والإذن بالطبع والنشر

هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي، 3.0: http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo (CC BY 3.0 IGO) وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ هذا العمل، أو توزيعه، أو نقله، أو الاقتباس منه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسب العمل إلى المؤلف— يُرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: يوهانيس هوغيفين وغلاديز لوبيز أسيفيدو، محرران. "آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". كتيب العرض العام. تقرير عن التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO

الترجمات— إذا قمت أنت بترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسب العمل: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

الاقتباس— إذا قمت أنت بالاقتباس من هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسب العمل: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبَّر عنها في الاقتباس وقوعاً حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس، ولا يُقرها البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث– البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوِّن منفرد، كله أو بعضه، مملوك لطرف ثالث وارد في هذا العمل بحقوق لهذا الطرف الثالث. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوِّنات هذا العمل، فإنك تتحمل المسؤولية عن تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:
World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA،
البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

صورة الغلاف: © Alejandro Espinosa/Sonideas. مستخدمة بإذن Alejandro Espinosa/Sonideas.
ويجب الحصول على إذن آخر عند إعادة استخدامها.

المحتوى

عرض عام 1

مقدمة 1
نهج مبتكر لقياس نبض منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 3
الرسالة 1: جائحة كورونا تضر بعض الفئات أكثر من غيرها 5
الرسالة 2: جائحة كورونا ليست إلا واحدا من التحديات الاجتماعية والاقتصادية الجسيمة التي تواجهها المنطقة 10
الرسالة 3: من المحتمل أن تشهد الاقتصادات مسارات متفاوتة للتعافي 11
الرسالة 4: يجب تحسين استعداد المنطقة لمواجهة الصدمات في المستقبل 14
الحواشي 16
المراجع 17

عرض عام

مقدمة

حتى قبل وصول جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مارس/آذار 2020، كانت المنطقة تواجه عددا من التحديات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تفاقمت مع تفشِّي الجائحة. وعلى مدى العقدين الماضيين، سجَّلت المنطقة معدل نمو سنوي منخفضا لنصيب الفرد من الدخل يبلغ نحو 1.4%، وهو أدنى من نظيراتها. وتضاعف معدل الفقر المدقع (من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم) من 2.4% في 2011 إلى 4.2% في 2015 فيما يُعزَى جزئيا إلى الصراعات الدائرة في ليبيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. وحتى انعدام الأمن الغذائي كان آخذا في الازدياد.

وتسببت عوامل أخرى أيضا في تمزيق النسيج الاجتماعي كان أبرزها صعوبة بيئة الأعمال وقلة الوظائف الجيدة، وارتفاع معدلات البطالة (ولاسيما في صفوف الشباب)، وتدنِّي معدل مشاركة النساء في القوى العاملة على نحو غير معتاد مع اشتغال كثير منهن في الاقتصاد غير الرسمي. وتحد هذه العوامل من الفرص المتاحة للناس، وتُؤثِّر على الشعور بالرضا عن المعيشة الذي كان على النقيض من كل مناطق العالم الأخرى متدنيا بالفعل قبل الجائحة. وفي 11 بلدا من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأربعة عشر التي أُتيحت بيانات عنها، كان معدل الرضا عن المعيشة في 2019 دون مستواه في 2010.

إن جائحة كورونا ليست أول أزمة تصيب المنطقة، فهي في الواقع رابع أزمة تعصف بها في العشرة أعوام الماضية، فقد تلت الانتفاضات العربية، وهبوط أسعار النفط في السنوات 2014-2016، وتجدد الاحتجاجات في 2019 في بلدان كانت قد نجت من الموجة الأولى في 2010-2011. وتختلف أزمة جائحة كورونا عن الأزمات الأخرى بسبب اتساع نطاق تأثيرها وتداعياتها على توزيع الدخل التي تفاوتت فيما بين البلدان، وهو ما يرجع إلى تنوع التركيبة الاقتصادية في المنطقة ما بين بلدان واقتصادات مرتفعة الدخل، ومتوسطة الدخل، ومنخفضة الدخل، وبلدان تعتمد اعتمادا كبيرا على الصادرات النفطية، وأخرى تعاني مواطن ضعف مرتبطة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

وبحلول فبراير/شباط 2021، كان قرابة 6 ملايين شخص في المنطقة قد أصيبوا بفيروس كورونا وكان أعلى عدد من الإصابات في جمهورية إيران الإسلامية (الشكل 1). وسجَّل الإنفاق على الرعاية الصحية قفزة عالية، وفقد الناس وظائفهم ودخولهم، وتعطلت منشآت الأعمال. وتشير التقديرات إلى أن ناتج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفض أكثر من 5% في 2020، ومن غير المرجح أن يتعافى قبل 2024 أو 2025. وفي الوقت نفسه، تُقدَّر التكلفة الاقتصادية للجائحة في المنطقة بنحو 227 مليار دولار (البنك الدولي 2021)، وتبلغ حزم الدعم المالي في المتوسط 2.7% من إجمالي الناتج المحلي، مما يضع مزيدا من الضغوط على الوضع الضعيف بالفعل للمالية العامة في المنطقة.

الشكل 1

جمهورية إيران الإسلامية على رأس القائمة من حيث أعلى عدد من حالات الإصابة بفيروس كورونا

إجمالي عدد الإصابات بفيروس كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نهاية فبراير/شباط *2021*

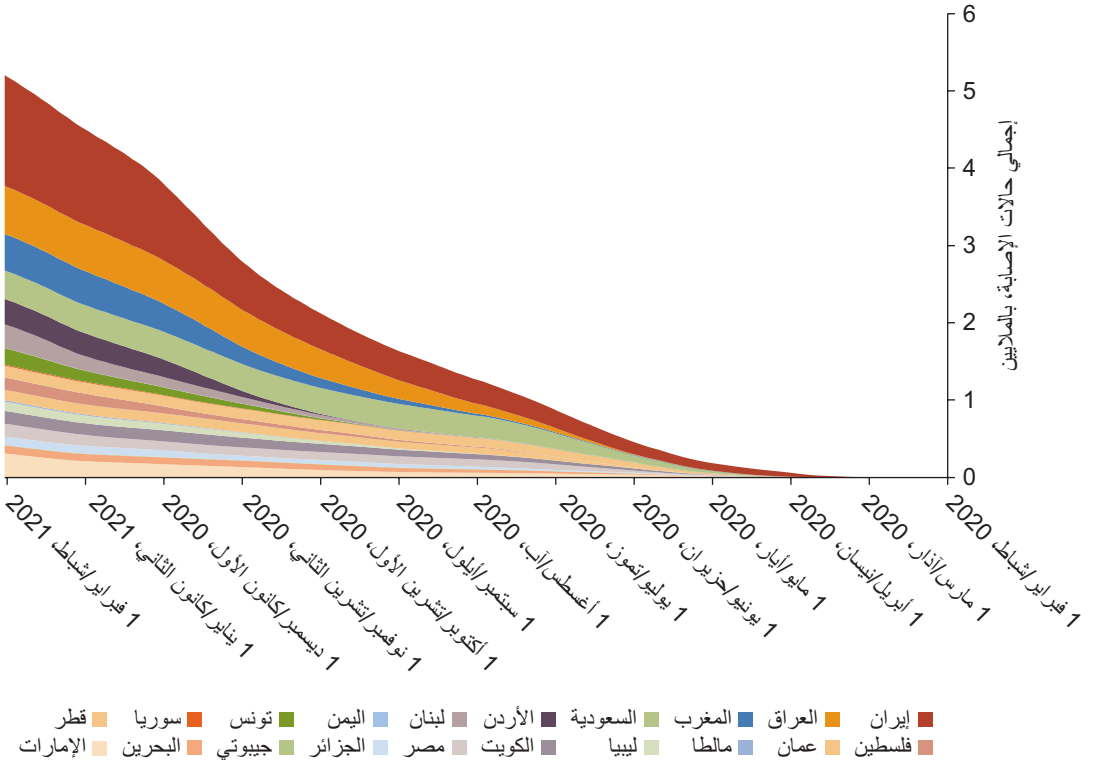

المصدر: عالمنا في البيانات (قاعدة بيانات)، https://ourworldindata.org.

ومما يزيد الوضع سوءا تزايد الشواهد على أن الآثار السلبية للجائحة يتحملها من كانوا بالفعل من الفئات المحرومة والأكثر احتياجاً قبل الجائحة. وتنبأ تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الذي صدر في يناير/كانون الثاني 2021 أن ما بين 7 ملايين و8 ملايين شخص في المنطقة سيسقطون في براثن الفقر.

في ظل هذه الظروف، يسأل هذا التقرير: كيف تُؤثِّر جائحة كورونا على رفاهة الأفراد والأسر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وما هي القضايا الرئيسية التي ينبغي لواضعي السياسات التركيز عليها لتحقيق تعافٍ اقتصادي سريع ومستدام؟ إنه يهدف إلى إثراء المناقشة بشأن ما ينبغي أن يفعله واضعو السياسات في ضوء أزمة صحية تتحرك بسرعة البرق. وهو يضيف قيمة بتحليله بيانات أولية جُمعت حديثا، معظمها من خلال مسوح استقصائية هاتفية تُمثِّل جهدا غير مسبوق في جمع البيانات لإنتاج معلومات آنية بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، وما يُصاحبها من أزمة اقتصادية للأسر والأفراد. وتكتمل هذه المسوح بتنبؤات أُجريت من خلال نماذج محاكاة مُصغرة تتيح تقييم الآثار على الفقر وعدم المساواة.

وفيما يلي الرسائل الأربع الرئيسية للتقرير:

- خلَّفت جائحة كورونا آثارا متفاوتة، إذ أثَّرت في الغالب على الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً على نحوٍ غير متناسب. وتشير النتائج التي تمخض عنها التقرير إلى: (1) حدوث زيادة كبيرة في معدلات الفقر؛ (2) اتساع التفاوتات؛ (3) ظهور مجموعة من "الفقراء الجدد" (أولئك الذين لم يكونوا فقراء في الربع الأول من عام 2020، لكنهم أصبحوا فقراء منذ ذلك الحين)؛ (4) تغيرات في سوق العمل على أساس الهامش المكثف (مدى الكفاءة التي يعمل بها الناس) والهامش الموسع (عدد من يعملون).
- بالإضافة إلى الجائحة، تعاني بعض البلدان من (أ) التضخم، (ب) أزمات الاقتصاد الكلي (ج) انعدام الأمن الغذائي، (د) الهشاشة والصراع (في ظل ضخامة أعداد اللاجئين).
- من المحتمل أن يؤدي التعافي إلى زيادة التفاوتات؛ نظرا لأن الاقتصاد غير الرسمي، حيث يعمل كثير من الأشخاص الأقل دخلا، عادة ما يتعافى ببطء أكبر.
- سيحدث مزيد من الجوائح، إلى جانب صدمات أكبر وأكثر تواترا تتعلق بتغير المناخ، ولذلك هناك حاجة لتوفير حماية أفضل للناس ولسبل كسب الرزق، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الأزمات.

ونظرا لأن المنطقة تواجه درجات مختلفة من التحديات المتصلة بالجائحة، وكذلك تحديات الإصلاح الأخرى، فسيتعين تصميم التدخلات على صعيد السياسات وفقا لظروف كل بلد. ومن شأن التقييمات التي تضمنها التقرير عن التغيّر في التوظيف ومستويات الدخل والاستهلاك ومستويات المعيشة وعدم المساواة أن تساعد واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة على تصميم سياسات للحد من تصاعد مستويات الفقر وتوفير الدخل والدعم الاجتماعي لأشد الناس تضررا مع توخِّي الحيطة على مستوى المالية العامة. وتتركَّز أبرز خيارات السياسة على توسيع نطاق برامج التطعيم، وإنعاش النشاط الاقتصادي، وإعادة التفكير في نهج التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل، وتحسين جودة البيانات وشفافيتها. وإلى حد ما، تتيح هذه الأزمة للمنطقة فرصة نادرة لتصحيح الاختلالات الهيكلية وفي الوقت ذاته مكافحة الجائحة.

نهج مبتكر لقياس نبض منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لقد أثَّرت جائحة كورونا، ولا تزال، على مستويات الفقر وعدم المساواة من خلال أربع قنوات تتضمن نُهُجا نقدية وأخرى غير نقدية في التحليل (الشكل 2). الأولى هي قناة الدخل من العمل التي تشتمل على الفقدان المباشر للدخل بسبب المرض والآثار غير المباشرة على الدخل بسبب صدمات التوظيف مثل تقليص العمل وخفض الأجور. والثانية هي قناة الدخل من غير العمل التي تتعلق بفقدان تحويلات المغتربين والتحويلات العامة ومدفوعات الدعم. والثالثة هي قناة الاستهلاك التي تتأثَّر بشكل مباشر بتغيرات الأسعار والنفقات المفاجئة من المال الخاص على الرعاية الصحية في غياب التأمين. والرابعة هي تعطل الخدمات التي تشمل التغذية (على سبيل المثال بسبب عدم توفر مواد غذائية مُعيَّنة) والتعلم.

ومن بين هذه القنوات الأربع، يُعد الدخل من العمل ذا أهمية بالغة في هذا التقرير لأن التدابير الخاصة بالصرف الصحي والإغلاقات تعوق بشكل مباشر الأنشطة الاقتصادية متسبِّبة في خسارة الوظائف أو تقليص أنشطة العمل. فالذين يفتقرون إلى مصدر دخل ثابت -العاطلون أو الذين لا ينخرطون بنشاط في العمل- قد يتأثرون بشكل سلبي بتكاليف الأغذية وكذلك بالنفقات على الرعاية الصحية والتعليم، وهو ما قد تكون له آثار طويلة الأمد على القوى العاملة. وتشكل قناة الدخل من العمل

أهمية بالغة بالنسبة للفقراء وأدنى 40% من السكان على سلم توزيع الدخل الذين يعتمدون على الأجور أو على الدخل من الأعمال الحرة ويفتقرون إلى المدخرات أو الدعم البديل.

ويستخدم هذا التقرير منهجيتين -وهما المسوح الهاتفية ونماذج المحاكاة المصغرة- لقياس النبض من أجل معرفة أوضاع الأسر في المنطقة أثناء الجائحة من حيث الدخل من العمل والرفاهة عموما.

المسوح الهاتفية يُقدِّم النهج الأول تحليلات من عدة جولات من المسوح الهاتفية عالية التواتر التي تقيِّم الأوضاع في بلدان مختلفة في أوقات مختلفة. وأُجريت هذه المسوح في الفترة بين أبريل/نيسان وديسمبر/كانون الأول 2020. وفي بعض البلدان، أُجريت في الأشهر الأولى لجائحة كورونا، وفي بلدان أخرى في ذروة الإغلاقات، وفي مجموعة أخرى بعد انتهاء الإغلاقات، وهو ما يضيف مزيدا من العمق إلى النتائج.

وتُسهِّل المقابلات التي أُجريت مع البالغين من أفراد الأسر فهم التغيرات المبلغ عنها ذاتيا في الرفاهة (الدخل والحصول على الخدمات والوظائف والأمن الغذائي). وتتعلق البيانات بالعديد من البلدان والاقتصادات: جيبوتي، وجمهورية مصر العربية، والعراق ولبنان وليبيا والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن الاطلاع على النتائج المستخلصة من كثير من هذه المسوح الهاتفية في لوحة متابعة تأثير الجائحة على الأسر، ولوحة متابعة مسوح جس نبض الشركات في

الشكل 2

أثَّرت الجائحة على مستويات الفقر وعدم المساواة من خلال أربع قنوات

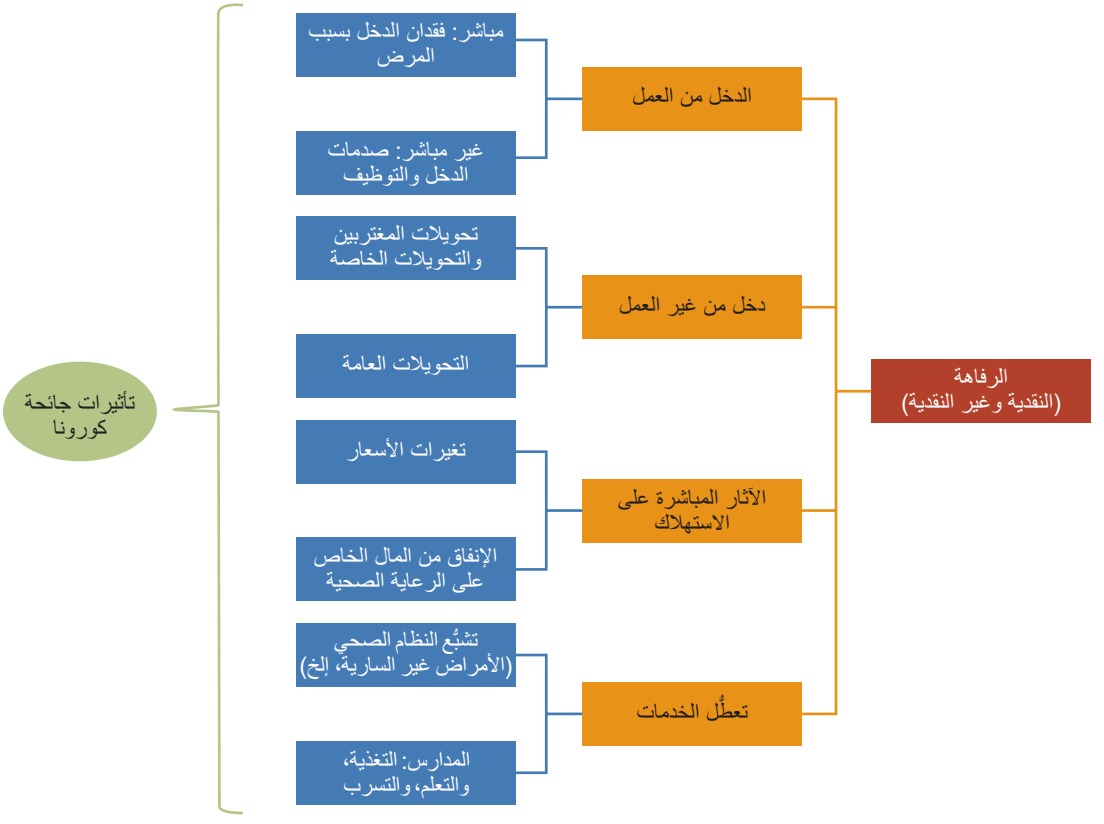

المصدر: البنك الدولي 2020.

ظل أزمة كورونا[1] اللتين تتيحان إلقاء نظرة فاحصة على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة على الأسر والأفراد في مختلف المناطق. ومن مزايا هذه المسوح أنها تعكس تجارب الناس بشكل مباشر، ومن عيوبها أنها غير قادرة على الإجابة عن الأسئلة، بشكل مباشر على الأقل، بشأن تداعيات الفقر وعدم المساواة. ولذلك نعتمد على نماذج المحاكاة المصغرة.

نماذج المحاكاة المصغرة. يستخدم النهج الثاني أسلوب نماذج المحاكاة المصغرة للوصول إلى تقديرات في ظل مختلف الافتراضات والسيناريوهات. ويستخدم كل نموذج محاكاة نهجا مختلفا اختلافا طفيفا، لكن بوجه عام يضم كل نموذج معلومات عن توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي بحسب القطاع باستخدام بيانات المسوح الأسرية، ولاسيما خصائص وظائف المجيبين، لاستنباط تقديرات فقدان الوظائف والدخل. ويتيح هذا الحساب بدوره محاكاة آثار الجائحة (أو آثار تدابير التخفيف) على الاستهلاك والفقر وعدم المساواة. وفي هذا التقرير، تتعلق نماذج المحاكاة بجمهورية إيران الإسلامية ولبنان وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة.

وبالإضافة إلى المسوح الهاتفية ونماذج المحاكاة المصغرة، يعتمد هذا التقرير اعتمادا كبيرا على المسوح القطرية الروتينية: المسوح الوطنية للأسر، والمسوح الوطنية للموازنة والاستهلاك ومستوى معيشة الأسر، ومسوح القوى العاملة، ومسوح الإنفاق الأسري، ومسوح الدخل. وبالنسبة للمعلومات عن اللاجئين، تأتي البيانات من مسوح البنك الدولي للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. علاوةً على ذلك، تتيح لوحة متابعة مسوح جس نبض الشركات ولوحة متابعة تأثير الجائحة على الأسر معلومات عن التأثير على عمليات الشركات خلال الجائحة، والدعم الحكومي الذي كانت تحصل عليه. وفي هذا العرض العام، نعتمد بشكل انتقائي على المسوح المختلفة لتأكيد الشواهد بشأن أنماط العمل التي يتم الحصول عليها من الأسر. وأُجريت المسوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين يوليو/تموز وأغسطس/آب 2020، وهي متاحة للشركات في الجزائر وجيبوتي والأردن والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة.

الرسالة 1: جائحة كورونا تضر بعض الفئات أكثر من غيرها

تؤكِّد الرسالة الأولى للتقرير الطبيعة المتفاوتة لآثار الجائحة، إذ تعاني بعض الفئات من صعوبات ومشاق أكثر من غيرها. وما يبعث على القلق البالغ أنه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وهي المنطقة الوحيدة التي تشهد ازدياد مستويات الفقر منذ 2013 - وجد تقييمنا شواهد كافية على أن الجائحة أدت إلى تفاقم الفقر في المنطقة وزيادة التفاوتات التي كانت قائمة من قبل.

كيف تكيَّفت سوق العمل

المشكلة التي تُؤثِّر على سوق العمل هي أساسا فقدان الدخل الذي يعزى في جانب كبير منه إلى إجراءات وقف العمل التي بدأت في بواكير تفشِّي الجائحة. بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل، بلغت نسبة التوقف عن العمل في المتوسط نحو 23%، وهي نسبة مماثلة للمناطق الأخرى ماعدا أمريكا اللاتينية التي اقتربت فيها من 50%. وأدَّى هذا التوقف عن العمل إلى فقدان أعداد كبيرة من الوظائف، وذكرت نسبة كبيرة من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنها خفضت عدد موظفيها الدائمين (على سبيل المثال بنسبة 17% في الجزائر و14% في الضفة الغربية وقطاع غزة). ومع ذلك، يبدو أن نسبة الشركات في المنطقة التي سرَّحت عمالها أقل من نظيراتها في بعض المناطق الأخرى مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء.

وبوجه عام، تحاول الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استبقاء موظفيها الدائمين بإجراء تعديلات على الهامش المُكثَّف والهامش الموسَّع (كفاءات الموظفين وأعدادهم)، بما في ذلك من خلال إعطاء مزيد من العطلات (في الغالب بدون أجر)، وخفض ساعات العمل، وتقليص الرواتب، وتقليل الأيدي العاملة المؤقتة. ويُمكِن ملاحظة هذا التضييق جزئيا في انخفاض كثافة

العمل التي أشارت إليها الأسر ويُمكِن أن توجد في مختلف أنحاء المنطقة. وأثناء الموجة الأولى، كان الانخفاض أكثر وضوحا في مصر حيث أفاد 76% ممن كانوا يعملون في الأسبوع السابق على المسح بأنهم يعملون أقل من المعتاد، تلتها تونس حيث كان 66% يعملون أقل من ذي قبل (الشكل 3). وفي الواقع، إن نسبة انخفاض كثافة العمل في كل البلدان ماعدا واحدا كانت أكثر من 50% في الموجة الأولى.

ويتجلّى مزيد من التأكيد لتأثير الجائحة في اتجاهات ساعات العمل والأجور التي أبلغ عنها المجيبون في مسوح جس نبض الشركات: 14% من الشركات في تونس أفادت بتخفيض ساعات العمل؛ و40% من الشركات في المغرب وتونس أفادت بأنها اضطرت إلى منح عمالها عطلة عن العمل، وكشفت الشركات التونسية عن تخفيض نسبته 16% في الأجور. ومع ذلك من الجدير بالملاحظة أنه على المستوى الإقليمي، كانت نسبة الشركات التي أفادت بخفض ساعات العمل هي الأقل في المنطقة (9%) والأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء (42%). وبالمثل، كانت نسبة الشركات التي أبلغت بخفض الأجور هي الأقل في المنطقة (12%) والأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء (31%).

يبدو أن الضفة الغربية وقطاع غزة كانا استثناء من الاتجاه العام، حيث فقد 20% من أصحاب الدخل الرئيسيين الذين كانوا يعملون من قبل وظائفهم أثناء الجائحة، غير أن كثيراً ممن استمروا في وظائفهم شهدوا انخفاض دخولهم، إذ انتهى بهم الحال وهم يعملون ساعات أقل من ذي قبل أو لا يعملون على الإطلاق. وحتى أولئك الذين استمروا في العمل بدوام كامل (35% من العمال في الضفة الغربية و50% من العمال في قطاع غزة) انتهى بهم الحال وقد انخفضت أجورهم عما كانت عليه قبل الجائحة (الشكل 4).

الشكل 3

انخفضت كثافة العمل بشدة في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأشهر الأولى للجائحة

التغير في كثافة العمل بحسب نسبة كل العمال *(%)*

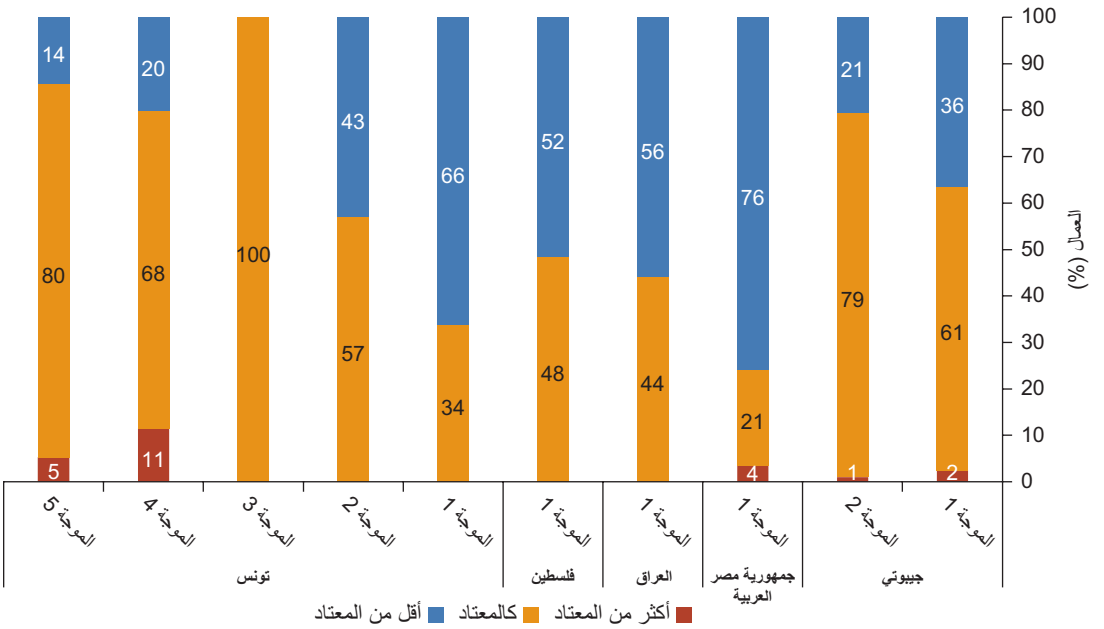

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة للمسوح الهاتفية عالية التواتر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الشكل 4

انخفاض الانخراط في أنشطة العمل يؤدي إلى انخفاض الأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة

نسبة الأسر التي تواجه انخفاض مستويات الدخل أثناء الإغلاقات بحسب انخراط أصحاب الدخل الرئيسيين في أنشطة الأعمال *(%)*

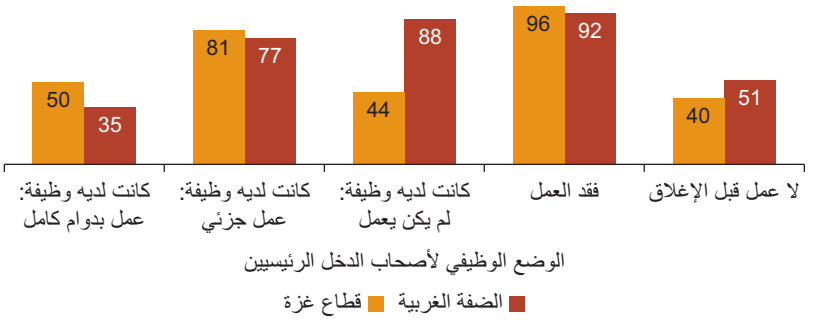

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استنادًا إلى مسح التقييم الهاتفي السريع 2020.

وتُظهر أيضا بيانات من لوحة متابعة تأثير الجائحة على الأسر أن سرعة التعافي قد تكون كبيرة. ففي تونس، أفاد 54% من المجيبين في مسح أُجري في أكتوبر/تشرين الأول 2020 أنهم يعملون في الوقت الحالي (بعد شهر من رفع الإغلاقات) مقابل 22% في مايو/أيار 2020 (في ذروة فترة الإغلاقات). وتؤكد بيانات من بلدان أخرى أن التعافي من الجائحة قد يكون سريعا. وفي أكتوبر/تشرين الأول أفاد 77% من المجيبين في جيبوتي بأنهم يشغلون وظيفة حاليا مقابل 59% في يوليو/تموز. وفي العراق، ارتفعت نسبة التوظيف من 61% في أغسطس/آب إلى 69% في أكتوبر/تشرين الأول. غير أن التعافي لم يكن قط كاملا، وهي حقيقة أكدتها مسوح جس نبض الشركات التي تظهر تراجعا مستمرا في إجمالي مبيعات الشركات. والآن يُنبِئ هذا التراجع مع طول أمد الجائحة باحتمال أن تشهد الشركات في المنطقة انخفاضا طويل الأمد للوظائف.

تأثير الجائحة على الفقر وعدم المساواة

كان أكثر الناس فقرا هم الأشد تأثرا بانخفاض مستويات الدخل والمعيشة في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . في تونس، أفاد المجيبون في شريحة أفقر 40% من السكان بأنهم الأكثر تأثرا مقارنةً بمستويات ما قبل الجائحة في أربع جولات من المسوح الهاتفية (منتصف مايو/أيار إلى منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2020) (الشكل 5). وتشير الشواهد إلى حدوث هبوط حاد في رفاهة الأسر مع تفشّي الجائحة، واستمراره حتى بعد رفع القيود على تحرك الأفراد. ولوحظ نمط مماثل في مصر في الموجتين الأولى والثانية، وكانت الأسر في شريحة الأربعين في المائة الأدنى دخلا الأكثر تضررا من الجائحة.

ونظرا لأن فقدان الدخل يُغذِّي الفقر وعدم المساواة بشكل مباشر (فقدان الدخل بسبب المرض) وبشكل غير مباشر (صدمة الدخل أو الوظيفة)، فإن هذا التقرير استطاع تقدير مستويات الفقر في بلدان واقتصادات العينة الأربعة مستخدما نماذج محاكاة مصغرة للوقوف على التغيرات من 2019 إلى 2020 (الجدول 1). وتظهر النتائج أن معدلات الفقر في المنطقة ستزيد زيادةً كبيرة (تبعاً لسياق البلد أو الاقتصاد المعني، بما يتراوح بين 5 نقاط مئوية و35 نقطة مئوية) ولاسيما في بلدان مثل

الشكل 5

أكبر انخفاض في مستويات المعيشة عن مستويات ما قبل الجائحة كان لشريحة أدنى 40% دخلا في تونس

التغير المُبلغ عنه ذاتيا في مستويات المعيشة على المستوى الأسري بحسب الشريحة الخميسية قبل الجائحة وجولة المسح

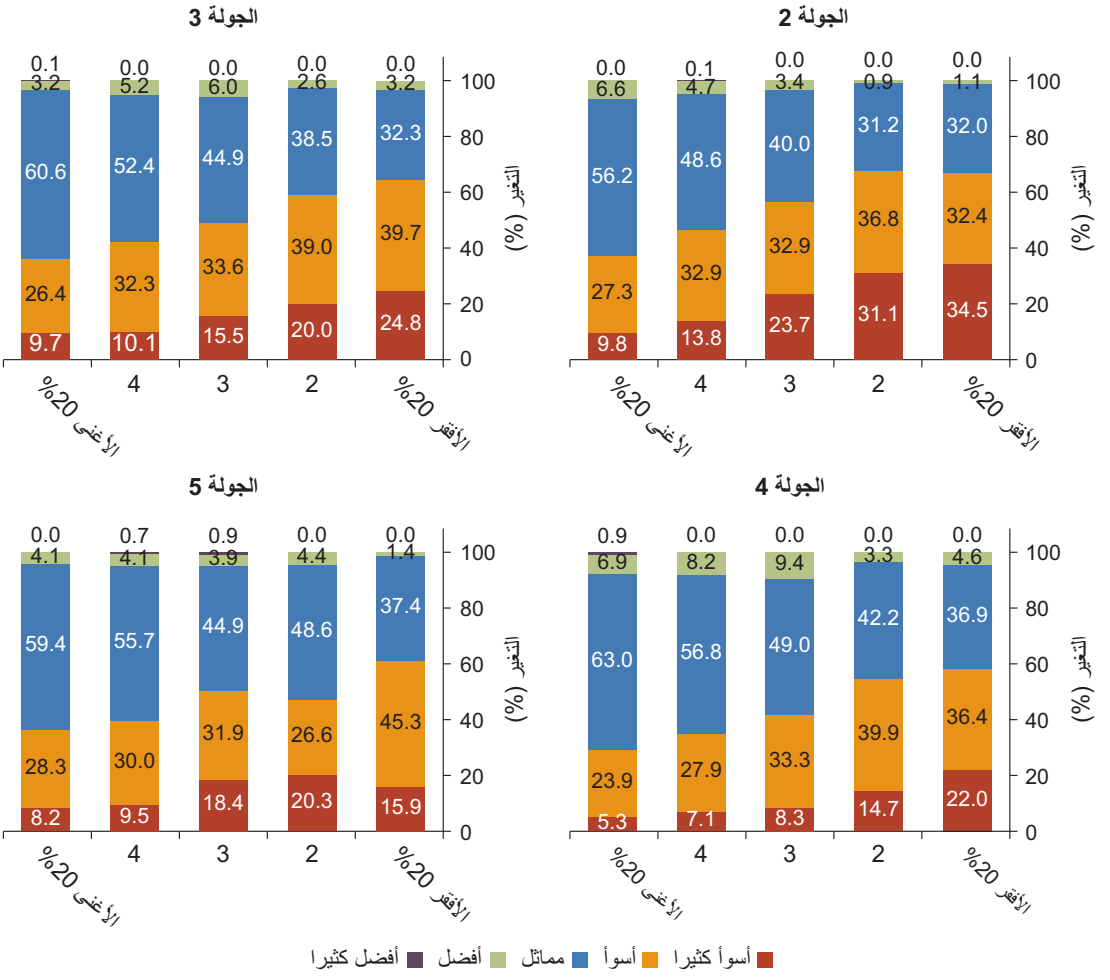

المصدر: تم تجميع البيانات من المسح الهاتفي للأسر المعيشية لدراسة ورصد تأثير جائحة كورونا على الحياة اليومية للتونسيين (أجرى المسح معهد الإحصاء الوطني والبنك الدولي).
ملاحظة: أجريت الجولة 2 من 14 إلى 21 مايو/أيار، والجولة 3 من 7 إلى 15 يونيو/حزيران، والجولة 4 من 22 إلى 30 يونيو/حزيران، والجولة 5 من 4 إلى 16 أكتوبر/تشرين الأول.

جمهورية إيران الإسلامية والعراق[2] ولبنان حيث أدت جائحة كورونا إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية الأخرى، وأن مستويات عدم المساواة ستزداد بسرعة.

وتظهر المسوح الهاتفية أن درجة النقصان في مستويات الرفاهة تتفاوت بين الأسر على أساس الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، مثل الثروة، ونوع الجنس، وقطاعات التوظيف، وطبيعة عقد العمل، ومكان الإقامة (الحضر أم الريف). فالفئات الأفقر معرضة بشدة للمعاناة لسببين: ارتفاع احتمال تعرضهم للإصابة بالعدوى، والتداعيات الاقتصادية للجائحة تؤثّر عليهم أكثر من غيرهم. وتوضّح المسوح الهاتفية ذلك. ومن المحتمل أن يعيش الفقراء في أوضاع صعبة، تكون فيها خيارات التدابير الوقائية مثل غسل الأيدي بانتظام سيئة، وقدرتهم المالية

الجدول 1

نماذج محاكاة تُقدِّر الزيادات العامة في مستويات الفقر والتفاوت

		تونس	جمهورية إيران الإسلامية	الضفة الغربية وقطاع غزة	لبنان
أحدث تقديرات من بيانات المسح	سنة المسح	المسح الوطني لإنفاق واستهلاك الأسرة ومستويات المعيشة 2015	مسح الدخل والإنفاق العائلي 2018 – 2019	الدراسة المسحية للإنفاق والاستهلاك للأسر الفلسطينية 2016–2017 ومسح القوى العاملة 2016–2020	مسوح اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم 2015 – 2016
	أوضاع الفقر	معدل الفقر الوطني 15.2% في 2015	معدل الفقر الوطني 15.2% في 2018–2019	معدل الفقر الوطني 29.3% في 2016	معدل الفقر الوطني 27.4% في 2011
	تأثير الجائحة على الفقر	في عام 2020، من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر بمقدار 7.3 نقاط مئوية (إلى 22.5%) في ظل السيناريو المتفائل و11.9 نقطة مئوية (إلى 27.1%) في السيناريو المتشائم.	في عام 2020، من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر بمقدار 20 نقطة مئوية إلى 35.2% يساهم فيها فقدان الدخل والتضخم بعشر نقاط لكل منهما.	في عام 2019، ارتفع معدل الفقر إلى 32.8% في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي عام 2020، من المتوقع ارتفاعه إلى 34.9%. وتفصيل ذلك زيادة من 53% إلى 59.2% لقطاع غزة ومن 13.9% إلى 19.2% للضفة الغربية.	في عام 2020، تشير التقديرات إلى ارتفاع معدل الفقر بالنسبة للمواطنين بمقدار 13 نقطة مئوية ولعام 2021 بمقدار 15 نقطة مئوية. ولكن الزيادة بالنسبة للاجئين يُقدَّر أنها تبلغ 39 نقطة مئوية لعام 2020 و52 نقطة مئوية لعام 2021.
	آثار الجائحة على التفاوت	في ظل السيناريو الأول (المتفائل)، يرتفع مؤشر جيني من 37% إلى 39%، وفي السيناريو الثاني (المتشائم) إلى 41.4%.	يرتفع مؤشر جيني من 41% إلى 43%	يرتفع مؤشر جيني من 33% إلى 34%	البيانات غير متاحة.

المصدر: المسح الوطني لإنفاق واستهلاك الأسرة ومستويات المعيشة؛ ومسح الدخل والإنفاق العائلي والدراسة المسحية للإنفاق والاستهلاك للأسر الفلسطينية والقوى العاملة، ومسوح اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم.

ملاحظة: بالنسبة لتونس، في السيناريو المتفائل، يُفترَض أن يتعافى النشاط تدريجيا مع انخفاض حالات الإصابة وتخفيف جهود التباعد الاجتماعي، مما يُشجِّع الأسر على زيادة استهلاك الخدمات التي تتطلب مستوى مرتفعاً من التعامل مع الجمهور؛ وأمَّا في السيناريو المتشائم، فإن تفشِّي الجائحة يستمر مع تمديد القيود على التحرك والانتقال أو إعادة فرضها، وإطالة أمد تعطيل النشاط الاقتصادي.

للإنفاق على الكمامات أو القفازات ضعيفة. ويزداد أيضا احتمال أن يعيشوا في أسر من عدة أجيال، وهو ما يزيد من مخاطر انتقال العدوى إلى الفئات الأولى بالرعاية من كبار السن الذين يصعب عزلهم عن التفاعل مع الآخرين في المنزل. وحينما يعمل الفقراء يزداد احتمال أن يشتغلوا في أنشطة تقوم على التعامل المباشر مع العملاء، ويقل احتمال حصولهم على معدات واقية كافية. ويعانون في العادة من اعتلالات صحية مزمنة.

ويعمل أكثر الناس احتياجاً (من ينتمون إلى أسر فقيرة أو قريبة من الفقر) في قطاعات تعرضت لأشد تداعيات الجائحة: الصناعات الاستخراجية، والسياحة (ومنها الفنادق والمقاهي والمطاعم)، وتجارة التجزئة، والنقل، والتجارة، والإنشاءات. وهذه هي القطاعات التي يشتغل فيها العاملون غير الرسميين بأجر يومي أو من يعملون في وظائف تعاقدية (مؤقتة)، والتي لا يتاح فيه التواصل أو العمل من بُعد. وقد تضررت النساء واللاجئون من فقدان الوظائف بشدة أكبر من الرجال والمواطنين. ففي جيبوتي، أفاد 7% من اللاجئين الذين يعيشون في مناطق حضرية بفقدان وظائفهم مقارنة بالأسبوع السابق مقابل 3% للمواطنين. ويؤدي هذا إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة حيث إنه يأتي إضافةً إلى 25% من اللاجئين الذين كانوا لا يعملون (مقابل 11% بين المواطنين).

الرسالة 2: جائحة كورونا ليست إلا واحدا من التحديات الاجتماعية والاقتصادية الجسيمة التي تواجهها المنطقة

تشير النتيجة الثانية التي خلص إليها التقرير إلى أنه مما يزيد الوضع سوءا أن جائحة كورونا تحدث في وقت تكافح فيه بلدان كثيرة مشكلات حادة أخرى مثل التضخم وأزمات الاقتصاد الكلي وانعدام الأمن الغذائي والهشاشة والصراع (مع استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين) كما في الأمثلة التالية:

- في لبنان، تقدر الخسائر الاقتصادية بربع إجمالي ناتجه المحلي لعام 2019 بسبب الجائحة، لكنها في معظمها ناجمة عن الانهيار الاقتصادي العام. وقفزت مستويات الأسعار إلى نحو 145% بنهاية 2020، وحتى أكثر من ذلك إلى نحو 402% لتضخم أسعار المستهلكين (الشكل 6)، فيما يعزي في الغالب إلى اعتماد لبنان على الواردات وخفض قيمة العملة المحلية بالإضافة إلى آثار الجائحة.

- وفي جمهورية إيران الإسلامية، بلغ معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي -7% في 2018-2019، و-07.7% في 2019-2020، ولكن من المتوقع أن يحدث بعض التعافي في 2020-2021. والتضخم الذي كان قد بدأ يتراجع من قفزته في 2018 ارتفع مرة أخرى في 2019-2020 ليسجل 41.2% ويواصل الصعود[3] لأن كثيرا من السلع الأساسية يجري استيرادها، وأسعار الأغذية شديدة الحساسية. ويؤدِّي التضخم مع فقدان الدخل أثناء الجائحة إلى ارتفاع معدلات الفقر (الشكل 7).

لقد أدَّت الجائحة إلى زيادة مستوى القلق لدى الأسر بشأن الحصول على الغذاء، ولاسيما للأسر الأكثر فقرا، مما يثير تساؤلات بشأن مشكلات سوء تغذية قد تكون خطيرة في المستقبل. ففي الضفة الغربية وقطاع غزة، ذكرت 65% من الأسر أنها تشعر بالقلق بشأن الحصول على ما

الشكل 6

ارتفاع كبير للتضخم في لبنان، ولاسيما لأسعار الأغذية

التغيرات الشهرية للتضخم في لبنان لعام *2020 (%)*

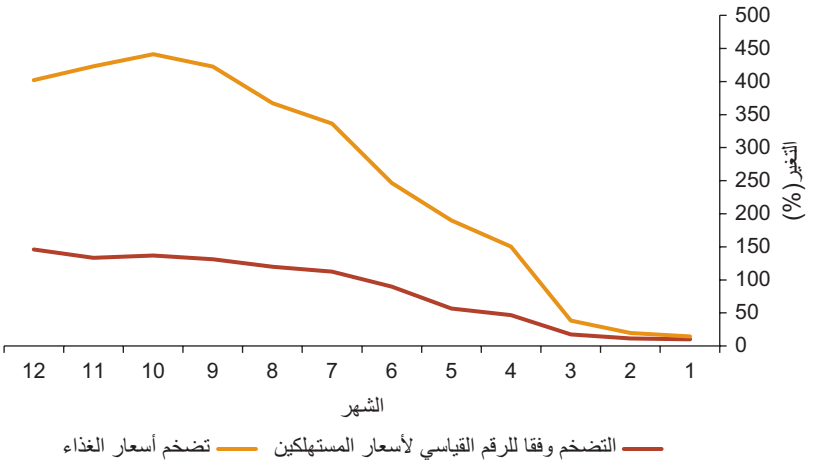

المصدر: حسابات البنك الدولي على أساس بيانات مؤشر أسعار المستهلكين 2020 من إدارة الإحصاء المركزي، لبنان.

الشكل 7

استمرار صعود معدلات الفقر في جمهورية إيران الإسلامية بفعل التضخم مع فقدان الدخل
الآثار على الفقر في نماذج المحاكاة، التغيرات *(%)*

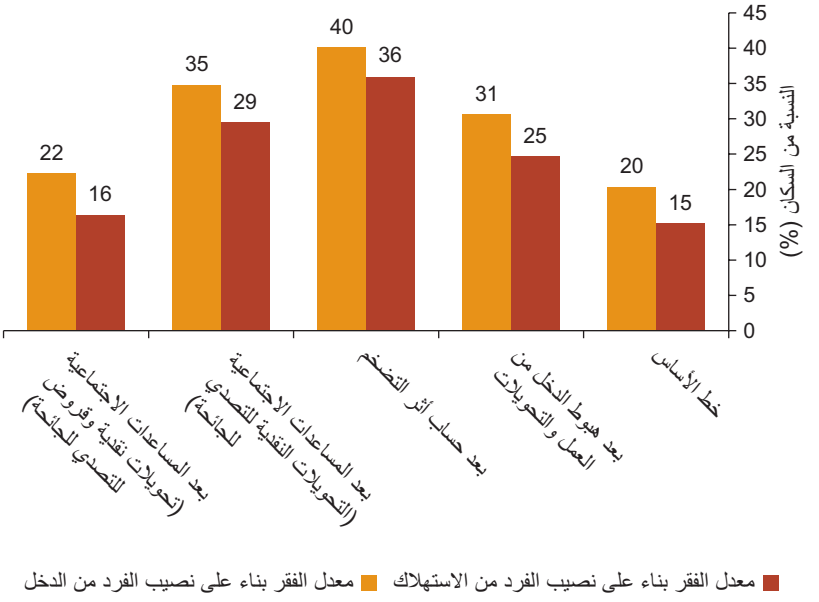

المصدر: حسابات البنك الدولي استناداً إلى مسح الدخل والإنفاق العائلي 2018–2019.
ملاحظة: تستخدم نماذج المحاكاة معدلات الفقر من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل (5.50 دولارات للفرد في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2011).

يكفي احتياجاتهم من الغذاء، وكانت النسبة 40% في جيبوتي و33% في تونس. وهذا القلق ليس مستغربا نظرا لما تعانيه الأسر من تحديات متصلة بالمشاركة في القوى العاملة، وعدم اليقين بشأن الموعد المحتمل لزوال الجائحة. علاوةً على ذلك، في الضفة الغربية وقطاع غزة، خفضت 43% من الأسر استهلاكها الغذائي بسبب عدم كفاية الموارد، وبلغت النسبة في جيبوتي وتونس 27% و15% على الترتيب.

وتثور مضاعفات أخرى في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تكافح الصراع و/أو تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين، حيث تبدو أوضاع المواطنين أفضل كثيرا من اللاجئين. ففي جيبوتي، تظهر المسوح الهاتفية (ديسمبر/كانون الأول 2020 حتى فبراير/شباط 2021) أن الوضع بوجه عام آخذٌ في التحسن لأسر المواطنين، لكن اللاجئين في القرى التي تستضيفهم يواجهون ظروف توظيف أسوأ بكثير من أولئك الذين يعيشون في مناطق حضرية أو من ظروف المواطنين في الحضر. وقبل الجائحة كان يقل احتمال توظيفهم، أما أثناء تفشي الجائحة فيزداد احتمال أن يفقدوا وظائفهم، ولا تبدو عليهم علامات التعافي.

الرسالة 3: من المحتمل أن تشهد الاقتصادات مسارات متفاوتة للتعافي

تشير الرسالة الثالثة للتقرير إلى أنه من المحتمل خلال الأعوام القليلة القادمة ومع تعافي اقتصادات المنطقة أن تتمتع بعض الجماعات وشرائح المجتمع بوضع أفضل من غيرها. فقبل الإغلاقات، كان يُقدَّر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنحو 14 ألف دولار في المنطقة ثم هبط إلى ما

يزيد قليلا على 13 ألف دولار في عام 2020 ومن المتوقع أن ينتعش حتى 2024 أو 2025 ليعود إلى 14 ألف دولار .

علاوةً على ذلك، بالنظر إلى تفاوت آثار الجائحة على توزيع الدخل، فإن الاحتمال كبير أن يتفاوت التعافي حيث سيتخلف كثير من الفئات المحرومة والأكثر احتياجاً - ولاسيما من يعملون في الاقتصاد غير الرسمي بدون أي تأمين اجتماعي أو صحي -عن الركب. زيادةً على ذلك، حالما يبدأ التعافي، ستستمر معاناة الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً من آثار صدمات الدخل طويلة الأمد وتقلص فرص العمل والتوظيف. والذين كانوا من قبل عاطلين سيعودون إلى سوق العمل بمهارات أقل وديون أكثر وصحة أضعف. وستنشأ أيضا عواقب تتناقلها الأجيال معظمها من خلال التعليم. فأطفال الأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً سيدفعون أبهظ الأثمان، وتعطُّل التعلم المصاحب لإغلاقات المدارس سيؤدي الآن إلى خسارة رأس المال البشري، وازدياد التفاوت في التحصيل الدراسي ومستويات الدخل في المستقبل.

وعليه، من الضروري البدء مبكرا والحيلولة دون تفاقم الآثار السلبية على رفاهة الفئات المحرومة والأكثر احتياجاً. وأحد سبل تحقيق هذا هو من خلال تدابير مُوجَّهة نحو إدماج الفقراء في الطريق إلى التعافي وتفادي التفاوت في عملية التعافي. ففي تونس، على سبيل المثال، وضعت الحكومة مجموعة من التدابير في مرحلة مبكرة من الجائحة منها تدابير من أجل: (أ) مساعد الأسر المحتاجة (منحة بقيمة 50 دينارا تونسيا و60 دينارا في أبريل/نيسان ومايو/أيار 2020 على التوالي إلى 260 ألف أسرة)؛ (ب) أسر ذات دخل محدود (منح 370 ألف أسرة 200 دينار في أبريل/نيسان ومايو/أيار 2020)؛ (ج) أسر ترعى شخصا بدون دعم أسري (إعطاء 779 أسرة 200 دينار في أبريل/نيسان 2020)؛ (د) أصحاب معاشات التقاعد المنخفضة (إعطاء 140 ألف أسرة 100 دينار في أبريل/نيسان 2020 زيدت إلى 180 دينارا في أغسطس/آب)؛ (ه) مزيج من هذه الأسر (باستثناء الأسر ذات الدخل المحدود) إعطاء 301149 أسرة 200 دينار في مايو/أيار 2020). واستهدفت هذه البرامج في معظمها نحو 140 ألف أسرة إلى 370 ألفا. وتظهر نماذج المحاكاة أنه على الرغم من أنه من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر من 13.7% قبل الجائحة إلى 20.9% بعد الجائحة، فإن تدابير التخفيف من آثار الجائحة ستكبح الزيادة ليصل المعدل إلى 20.2% (الجدول 2). ومن المحتمل أيضا أن تساعد هذه التدابير في استعادة الثقة والعقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة في بلدان المنطقة. بيد أن حالة تونس تثير سؤالا مؤداه كيف يمكن تقوية تدابير التخفيف المقترحة (أو الحالية) في بلدان المنطقة لتحقيق تأثير أكبر في تقليص الزيادة المتوقعة لمعدلات الفقر.

الجدول 2

تقديرات بأن تساعد تدابير التخفيف على تقليص تأثير الجائحة في تونس

	قبل الجائحة	بعد الجائحة	بعد تدابير تخفيف الآثار	الفرق (بدون تدابير التخفيف)	الفرق (مع تدابير التخفيف)
الفقر المدقع	2.9	7.4	6.9	4.5	4.0
معدل الفقر	13.7	20.9	20.2	7.3	6.5
فجوة الفقر (التقدير الأدنى)	0.5	2.0	0.7	1.5	1.3
فجوة الفقر (التقدير الأعلى)	3.2	6.4	4.2	3.2	1.0
عدم المساواة	37.0	39.5	39.2	2.5	2.2

المصدر: المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر 2015.

ملاحظة: تستند نماذج المحاكاة إلى التدابير المعلنة لأنه لا سبيل للحصول على معلومات عن الإنفاق الفعلي في إطار هذه التدابير. وبالنسبة لتونس، يُفترَض في السيناريو المتفائل أن النشاط الاقتصادي سيتعافى تدريجيا مع انخفاض حالات الإصابة وتخفيف جهود التباعد الاجتماعي، وهو ما يُشجِّع الأسر على زيادة الاستهلاك للخدمات كثيفة الاتصال المباشر. وأمَّا في السيناريو المتشائم، فإن تفشِّي الجائحة يستمر مع تمديد القيود على التحرك والانتقال أو إعادة فرضها، وإطالة أمد تعطيل النشاط الاقتصادي.

وثمة طريقة أخرى لمنع تفاقم الآثار السلبية على الفئات المحرومة والأكثر احتياجاً، وهي من خلال المساعدات العامة. وحتى الآن، تُستخدَم المساعدات العامة المراعية لمصلحة الفقراء في تخفيف الآثار السلبية للجائحة على رفاهة الأسر، إذ وصلت إلى نحو 10% من الأسر في مصر (الموجة الأولى) وما يصل إلى 37% في جيبوتي (الموجات الأولى والثانية والثالثة من المسوح الهاتفية) (الجدول 3) . لكن المنطقة لم تستطع توسيع سبل الحماية الاجتماعية والاقتصادية بدرجة كافية لتخفيف آثار الصدمة. ونتيجة لذلك، مع أن بعضا من السكان الأكثر احتياجاً (ومنهم لاجئون) الذين كانوا بالفعل من المستفيدين من التحويلات الاجتماعية انتهى بهم الحال بالحصول على الحماية نسبيا خلال الأزمة، فإن كثيرا من الفقراء الجدد لم يحصلوا على أي تغطية.

ولمساعدة الشركات على التغلب على الجائحة، وتفادي تعطيلات أكبر في سوق العمل، قدمت الحكومات وواضعو السياسات دعما عاما معظمه في شكل دعم للأجور. وبالنسبة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموما، بلغت نسبة الشركات التي تحصل أو تتوقع أن تحصل على دعم 25% وهو مستوى جيد مقارنة بالمناطق الأخرى. وعلى الرغم من أن نسبة هذه الشركات في المنطقة أقل من نظيرتها في أوروبا وآسيا الوسطى (46%)، وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ (28%)، فإنها أكبر من نظيرتها في مناطق أخرى (جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) التي تقل عن 20%. بيد أن مسوح جس نبض الشركات تشير إلى أن الدعم يصل إلى أقلية من الشركات (الشكل 8) معظمه من دعم الأجور.

وثمة طريقة ثالثة لمنع تفاقم الآثار السلبية على الفئات المحرومة والأكثر احتياجاً من خلال زيادة استخدام التكنولوجيا الرقمية، نظرا للطبيعة المتغيرة للعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبقية العالم. وبسبب التباعد الاجتماعي المفروض، تطلبت عدة وظائف التسريع بعملية رقمنة الأنشطة وإدماج أنظمة العمل من بُعد. بيد أن مسوح جس نبض الشركات تشير إلى تقدم في استخدام المنصات الرقمية أكبر كثيرا من المبيعات الرقمية.

وبالنسبة للمنصات الرقمية، أفادت الشركات التي شاركت في المسح أن 11% من موظفيها كانوا يعملون من بُعد في وقت المقابلة. علاوةً على ذلك، في الأردن ذكرت 38% من الشركات أنها بدأت أو زادت استخدام المنصات الرقمية تلتها تونس 32% والمغرب 30% والضفة الغربية وقطاع غزة 23%، وكان المتوسط لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إجمالا 31%

الجدول 3

المساعدات العامة في جيبوتي ومصر وتونس مُوجَّهة إلى أشد الناس فقرا

المساعدات العامة بحسب الشرائح الخميسية، النسبة من السكان (%)

		الشريحة الخميسية على أساس درجة اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي					
		1	2	3	4	5	الإجمالي
جيبوتي	الموجة 1	49	37	33	28	0	37
	الموجة 2	37	37	30	25	0	32
	الموجة 3	30	30	28	20	0	28
جمهورية مصر العربية	الموجة 1	17	9	8	5	3	10
تونس	الموجة 1	35	25	12	10	5	15
	الموجة 2	25	22	10	11	6	13

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة للمسوح الهاتفية عالية التواتر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
ملاحظة: بالنسبة لجمهورية مصر العربية، تشير المساعدات العامة إلى البرنامج الوطني للتحويلات النقدية (تكافل وكرامة).

الشكل 8

الدعم العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان معظمه في شكل دعم للأجور

نسبة الشركات التي حصلت على دعم حسب نوع المساندة *(%)*

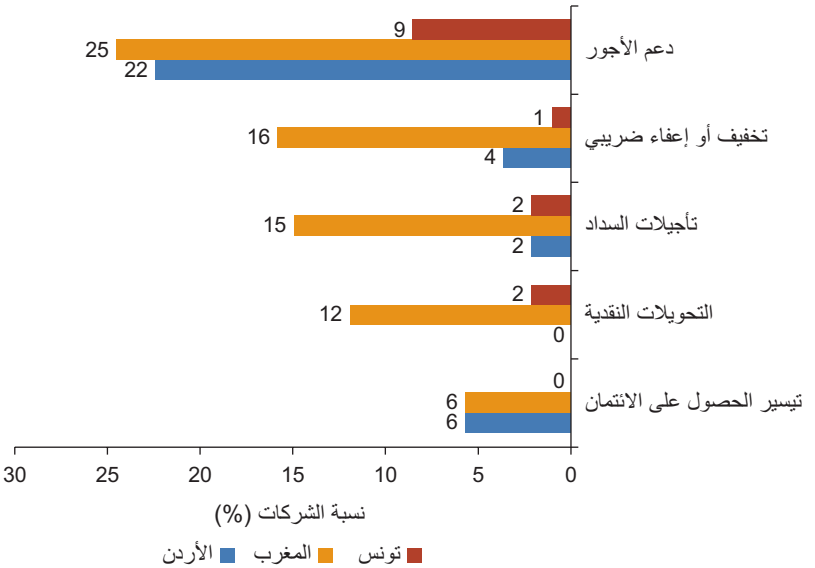

المصدر: لوحة البنك الدولي لمتابعة مسوح جس نبض الشركات في ظل أزمة كورونا.

من الشركات. ويقارب هذا المستوى نظيره في جنوب آسيا، وأعلى قليلا من أفريقيا جنوب الصحراء، وأوروبا وآسيا الوسطى، لكنه دون مستواه في شرق آسيا والمحيط الهادئ (الشكل 9، اللوحة أ).

ولكن أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان أقل بدرجة ملموسة من حيث نسبة المبيعات الشهرية باستخدام المنصات الرقمية (بلغت 4% فقط). وبحسب البلد، كانت النسبة في كلٍ من الأردن وتونس 4%، وهو ما يعكس إما نوع الشركات أو الصناعات أو نقصان مستوى تركيز البلد على استخدام المنصات الرقمية. ويقل مستوى استخدام المنصات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كثيرا عن متوسط أداء الشركات في كل المناطق الأخرى الذي تراوح من 13% في أوروبا وآسيا الوسطى إلى 21% في جنوب آسيا (الشكل 9، اللوحة ب). ومع ذلك، فإن تدنِّي أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يُبرز اتساع مجال الفرص السانحة في الطبيعة المتغيرة للعمل في المنطقة.

الرسالة 4: يجب تحسين استعداد المنطقة لمواجهة الصدمات في المستقبل

الرسالة الرابعة للتقرير هي أن المجتمع العالمي بدأ يضع جائحة كورونا خلف ظهره مع إدراكه أن هذه الجائحة لم تنته بعد ولن تكون الأخيرة التي سيتعين عليه مواجهتها. فتغير المناخ على سبيل المثال لابد أنه سيجلب معه أحداثا مناخية أكثر شدة وتواترا. وهكذا، بتحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الآثار التوزيعية للجائحة على الرفاهة، سنكون في وضع أفضل لضمان ألا تُؤدي الأزمات والكوارث في المستقبل إلى انتكاسات للمكاسب التي تحققت بشق الأنفس في تخفيف شدة الفقر وعدم المساواة.

الشكل 9

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُكثِّف استخدام المنصات الرقمية وتُمهِّد للمبيعات الرقمية

استخدام المنصات الرقمية في مواجهة الإغلاقات بحسب المنطقة

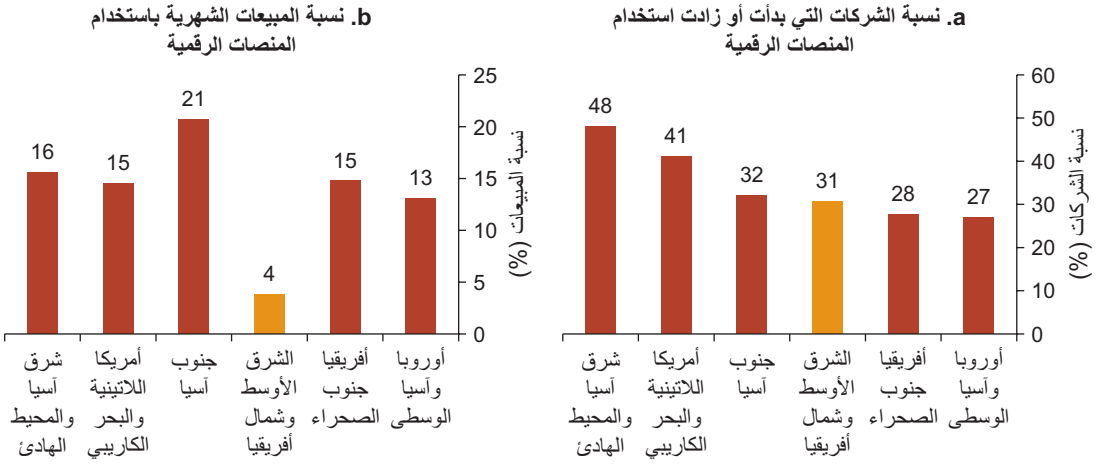

المصدر: لوحة بيانات البنك الدولي لمسوح جس نبض الشركات لجائحة كورونا.

ولا يتسع المجال في هذا التقرير لتقديم توصيات مُفصَّلة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واقتصاداتها، ولكن من الواضح من النتائج التي توصلنا إليها أن أحد العناصر الحاسمة سيكون إنعاش النشاط الاقتصادي من أجل إطلاق العنان لإمكانات المنطقة مع التركيز على تهيئة بيئة أكثر دعما للقطاع الخاص وريادة الأعمال. وثمة عامل حاسم آخر هو إعادة التفكير في نهج التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي الذي تعمل فيه أغلبية القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لكنه يفتقر إلى التعاقدات الرسمية والتأمين. علاوةً على ذلك، تبرز ثلاثة مجالات للبرامج ينبغي للبلدان إعطاء أولوية لها.

الأول هو تكثيف برامج التطعيم في الأمد القصير، هذه أولوية قصوى لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمساعدة على احتواء الجائحة، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وحماية الإنفاق على الخدمات الصحية الروتينية الأخرى، ولاسيما للفقراء والعمال غير الرسميين الذين يفتقرون إلى التأمين الاجتماعي والصحي. ومن العقبات الكبيرة التي تواجهها البلدان توفير اللقاحات وتوزيعها على أغلبية سكانها في ظل محدودية قدرات تصنيع اللقاحات وضيق الحيز المتاح للإنفاق في إطار المالية العامة. ومن غير المتوقع الحصول على مساعدة كبيرة من التأمين الخاص. ويعني هذا التحدي أن برامج التطعيم والتلقيح يجب أن تتسم بالكفاءة والشفافية. ففي لبنان، على سبيل المثال، أثارت تقارير عن المحسوبية في حملة التلقيح مخاوف بشأن نزاهته، وهو ما قد يضر المساعدات الدولية لتمويل برنامج للبنان للتلقيح (Cornish n.d). ومن ناحية أخرى، زاد توزيع اللقاحات في المغرب زيادة كبيرة حيث تم تلقيح 26.7% من السكان تلقيحا كاملا بحلول يوليو/تموز 2021 (روزار وأورتيز أوسبينا 2021).

والثاني، تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل. هذا التركيز ضروري لإعداد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمواجهة الأزمات والكوارث في المستقبل. وتشير

المسوح الهاتفية التي جرت مراجعتها من أجل هذا التقرير إلى أن البلدان التي لديها أنظمة تسجيل أكثر تفصيلا (مثل جيبوتي والمغرب) استطاعت تقديم مساعدات أفضل توجيها. وبالمثل، تبيَّن أن المجموعات الفرعية للسكان (مثل اللاجئين) التي تغطيها الأنظمة القائمة للمساعدات تتمتع بحماية من الصدمات التي تسببها جائحة كورونا على نحو أكبر مما يتمتع به السكان بوجه عام. وتشير هذه النتائج إلى أن أداة واحدة تستحق الاهتمام هي تحديد الهوية من أجل التنمية. وهذه الأداة التي يُسهِّلها التحديد الرقمي للهوية (مثل التسجيل المدني) مُصمَّمة لمساعدة الناس على الحصول على الخدمات من خلال أنظمة التحديد الرقمي للهوية. ويُمكن أن تبني هذه الأداة قاعدة بيانات شاملة وأن تساعد بشكل أفضل على تحديد المستفيدين واستهدافهم، وذلك بمعالجة قضايا مثل الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء وعدم المساواة والشمول المالي وتغطية التأمين الصحي والهجرة الآمنة. وستكون هذه الأداة ذات نفع كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظرا لصعوبة تتبع الأنشطة والعمال في الاقتصاد غير الرسمي، ناهيك عن الاحتفاظ بسجلات وشواهد رسمية.

والثالث، تحسين جودة البيانات وشفافيتها تشتد الحاجة إلى تحسين البيانات والشفافية لإثراء عملية اتخاذ القرار من أجل التعافي الاقتصادي ولتحسين القدرة على الصمود ومجابهة الصدمات في المستقبل. ولا يمكن أن تصدر سياسات جيدة في فراغ وبدون شواهد. فهي تتطلب بيانات يسهل الوصول إليها ومشاركة مع أصحاب المصلحة. وخلال الجائحة، أثَّر غياب البيانات بشدة على القادة الذين لم يكونوا يعرفون أي القطاعات أشد تأثرا أو أي المواطنين أكثر احتياجا، ومع ذلك اضطروا إلى اتخاذ قرارات على أساس هذا القدر الضئيل من الشواهد. وأبرزت الأزمة أيضا أهمية جمع بيانات آنية لتسهيل اتخاذ الحكومات تدابير استجابة في الوقت المناسب.

ويهدف هذا التقرير إلى الإسهام في توفير البيانات والشواهد اللازمة لإثراء جهود التعافي. وهو يفعل هذا جزئيا من خلال الاعتماد على المسوح الهاتفية التي أُجريت في مختلف أنحاء المنطقة في الغالب استجابةً للأزمة في جهد رائع لتجميع البيانات. ومع ذلك، فإن الشعور الطاغي مازال هو شح البيانات. فبعد مرور أكثر من 18 شهرا على قدوم الجائحة، يستحيل تقريبا الحصول على معلومات مُصنَّفة عن أعداد الأشخاص الذين أصيبوا بالفيروس أو جرى علاجهم في المستشفى أو تطعيمهم، وكذلك على معلومات مُحدَّثة عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة. وضعف الأداء هذا ليس مستغربا نظرا لاستمرار ضعف الاستثمار في الإحصاءات لفترة طويلة في المنطقة. غير أن الحاجة الآن ملحة أكثر من أي وقت مضى لمعالجة هذا النقص في القدرات الإحصائية، وأمام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الآن فرصة نادرة يجب اغتنامها لتحقيق هذه الغاية.

الحواشي

1. لوحة متابعة مسوح جس نبض الشركات في ظل أزمة كورونا (https://www.worldbank.org/en/data/interactive/2021/01/19/covid-19-business-pulse-survey-dashboard); COVID-19 Household Monitoring Dashboard (https://www.worldbank.org/en/data/interactive/2020/11/11/covid-19-high-frequency-monitoring-dashboard).
2. لم يتم تضمين هذا التقرير نماذج المحاكاة الخاصة بالعراق، لكن دراسة اشترك في إعدادها البنك الدولي واليونيسف خلصت إلى أن الإغلاقات الأولية والهبوط الحاد لأسعار النفط تسببا في زيادة معدل الفقر الوطني بمقدار 7 نقاط إلى 14 نقطة مئوية في صيف عام 2020 من 20% في 2017. ومع الفتح التدريجي للاقتصاد وتحسن أسعار النفط انحسر معدل الفقر قليلا بنهاية عام 2020 وظل مرتفعا بمقدار 6.7 نقطة مئوية عن مستواه في 2017 ، وذلك في إطار سيناريو معتدل (البنك الدولي واليونيسف 2020).
3. بيانات البنك الدولي (https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locations=IR; https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=IR).

المراجع

Cornish, Chloe. n.d. “Lebanon’s Queue Jumping Affair Threatens World Bank Vaccine Lifeline.” جريدة فاينانشال تايمز https://www.ft.com/content/55d802dc-d5d4-424e-9c55-7dde3a0f7f50

Roser, Max, and Esteban Ortiz-Ospina. 2021. مستكشف بيانات كورونا نشر عبر الإنترنت في (OurWorldInData.org) https://ourworldindata.org/explorers/coronavirus-data-explorer.

البنك الدولي. 2020. "آثار الفقر وجائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل: القنوات المحتملة لانتقال الآثار وسياسات تخفيفها". البنك الدولي، واشنطن العاصمة، https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/poverty-and-distributional-impacts-of-covid-19-potential-channels-of-impact-and-mitigating-policies.

البنك الدولي. 2021. "اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تراكما سريعا للديون العامة، ويتطلب التعافي وجود مؤسسات قوية". بيان صحفي، 2 أبريل/نيسان، 2021. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/04/02/strong-institutions-will-be-key-to-mena-recovery-amid-rapid-accumulation-of-public-debt.

البنك الدولي، واليونيسف. 2020. "تقييم تأثير جائحة كورونا على الفقر والحرمان في العراق". اليونيسف، نيويورك. https://www.unicef.org/iraq/media/1181/file/Assessment%20of%20COVID-19%20Impact%20on%20Poverty%20and%20Vulnerability%20in%20Iraq.pdf.

المراجعة البيئية

بيان المنافع البيئية

تلتزم مجموعة البنك الدولي بالحد من آثارها على البيئة. ودعما لهذا الالتزام، نستغل خيارات النشر الإلكتروني وتكنولوجيا الطبع عند الطلب، والموجودة في مراكز إقليمية حول العالم. وتتيح هذه المبادرات معاً تقليل مرات الطباعة وتقليص مسافات الشحن، بما يؤدي إلى الحد من استهلاك الورق، واستخدام الكيماويات، وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والنفايات.

إننا نتبع المعايير الموصى بها لاستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء. وأغلبية كتبنا مطبوعة على ورق معتمد من مجلس رعاية الغابات وجميعها تقريبا يحتوي على محتوى معاد تدويره بنسبة 50-100 في المائة. والألياف المستخدمة في مطبوعاتنا إما أنها غير مبيضة أو مبيضة باستخدام عمليات خالية تماما من الكلور أو خالية من الكلور المعالج أو خالية من الكلور الأولي المعزز.

لمزيد من المعلومات عن الفلسفة البيئية للبنك الدولي يرجى زيارة الموقع التالي.
.http://www.worldbank.org/corporateresponsibility

green press INITIATIVE

تعد جائحة كورونا واحدة من عدة أزمات أصابت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات العشر التي أعقبت أحداث الربيع العربي. فها هي الحروب وانخفاضات أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي والآن الجائحة تُمزِّق النسيج الاجتماعي لمنطقة تشهد معدلات بطالة مرتفعة ومستويات عالية من النشاط غير الرسمي، ومعدلات نمو اقتصادي سنوي متدنية. وتُقدَّر التكاليف الاقتصادية للجائحة بنحو 227 مليار دولار، وتبلغ حزم الدعم المالي في أنحاء المنطقة في المتوسط نحو 2.7% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يضع ضغوطا على موازين المالية العامة الضعيفة بالفعل، ويفاقم من صعوبة تحقيق تعاف سريع. وحتى قبل جائحة كورونا، كانت المنطقة هي الوحيدة في العالم التي تشهد زيادة معدلات الفقر وتراجع الشعور بالرضا عن مستويات المعيشة.

يبحث تقرير "آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" كيف أثَّرت الجائحة على رفاهة الأفراد والأسر في المنطقة. وهو يفعل ذلك بالاعتماد على المسوح الهاتفية التي أُجريت في أنحاء المنطقة، ويُكمل ذلك بثلاثة نماذج محاكاة مصغرة لتقييم آثار الجائحة على الوظائف ومستويات الدخل والفقر وعدم المساواة. ويُكمِّل كلا النهجين نتائج الآخر ويؤكدانها، مما يساعد على جعل النتائج أكثر قوةً وثراءً.

وتظهر نتائج هذا التقرير أنه في الأمد القصير ستزيد معدلات الفقر في المنطقة زيادة كبيرة وستتسع شقة التفاوتات. ومن المرجح ظهور مجموعة من "الفقراء الجدد" الذين قد يجدون صعوبة في التعافي من التداعيات الاقتصادية للجائحة. ويضيف التقرير قيمة بتحليله بيانات أولية جُمعت حديثا، بالإضافة إلى تنبؤات تستند إلى نماذج محاكاة مصغرة وأخرى كبيرة أُعِدت حديثا، وبتحديد القضايا الهامة التي ينبغي أن يركز عليها واضعو السياسات في سعيهم لتحقيق تعاف اقتصادي يتسم بالسرعة والاستدامة ويشمل الجميع.

مجموعة البنك الدولي

SKU 33487